

عند أدنى مستوى له بمستوى 1265 دولاراً

«سبائك الكويت»: تصريحات خفض التيسير الكمي تهوي بالذهب في أكبر خسارة أسبوعية منذ عامين



تهوي أسعار الذهب

■ خطاب برنانكي يهبط بالأسمهم والسندات والسلع والنفط لحساب الدولار

قال المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت رجب حامد إن الذهب هوى الى ادنى مستوى له منذ 2010 يوم الخميس الماضي ملامسا مستوى 1265 دولارا متكبدا أكبر خسارة اسبوعية منذ عامين ونصف وابتعدا عن اعلى قمة حققها في سبتمبر 2011 بنسبة 34 في المئة وبنسبة 24 في المئة عن أسعار بداية العام الحالي، ويوم الخميس الماضي فقط هبط الذهب بنسبة 5.4 في المئة بتأثير خطاب برنانكي عن السياسات النقدية للاقتصاد الأمريكي لينهي الذهب اسبوعه عند مستوى 1294 دولارا بانخفاض 89 دولارا عن اسعار بداية التداول في بورصة كيومكس نيويورك لتبلغ خسارته في الاسبوع الماضي نحو 7 في المئة ولم تسعف ارتفاعات اليوم الأخير في تغير النظرة السلبية للذهب وظللت حالة البيع لوقف الخسائر وعمليات الشورت هي المسيطرة على تداولات الذهب بالاسواق.

و على رأس الاسباب التي دفعت الذهب للهبوط وسائر المعادن الثمينة هي صعود الدولار بقوة نهاية الاسبوع الماضي وتحقيق مكاسب على حساب كل من الأسهم والسندات والنفط والسلع الأولية والعملات حيث حقق الدولار 1.31 من السيور و98 للين الياباني وبدأت لخادن التهمة تتفقد قيمتها للمستثمرين كملاذات آمنة ضد التضخم نظرا للعلاقة الوثيقة بين خطط التيسير الكمي ومخاوف التضخم ويسفر هذا جليا كلمات رئيس الفيدرالي الأمريكي يوم الأربعاء الماضي عندما كان صريحا في تصريحه بالبدء في خفض كميات التيسير الكمي قبل نهاية العام الحالي والانتهاه من هذه الخطط

■ الفضة عند أدنى مستوياتها منذ ثلاثة أعوام

في منتصف عام 2014 وكانت هذه الكلمات إشارة واضحة لتخفيض ضخ سيولة الأسواق ومعها تخفيض المخاوف من التضخم وبهذا تكون الاسواق ليست في حاجة لمزيد من التحوط ضد مخاوف التضخم وساعد على هبوط الذهب البيانات السلبية للاقتصاد الصيني صباح الخميس ورغم استعادة الذهب لجزء من مكاسبه يوم الجمعة وتحقق ارتفاعات بنسبة أكثر من 1 في المئة الا ان النظرة السلبية مازالت مسيطرة على المستثمرين تجاه المعدن الأصفر واغلب التوقعات تصب في اتجاه مزيد من الهبوط باتجاه مستوى 1200 دولار ويدعم هذه التوقعات شرط استمرار التحسن في الاقتصاد الأمريكي.

و عودة اسعار الذهب لارتفاع



رجب حامد

■ انتعاش الأسواق المحلية مع انخفاض الأسعار

مرهوتة بالجملة الشرطة التي كرمها برنانكي في خطابه، مثل استمرار الحاجة لدعم الاقتصاد الأمريكي بمزيد من السيولة او ظهور نتائج سلبية في اسواق العمل او الناتج القومي كما ان عودة صناديق التداول لرفع حيازاتها من المعدن سوف تسهم بشكل كبير في عودة السيولة لاستثمار في الذهب بالإضافة الى الرهان على قوة الطلب الفعلي على المعدن من دول شرق اسيا والاسواق الصينية والهندية وقد تكون ارتفاعات الأسعار على المدى المتوسط والبعيد شبه مؤكدة ولكن على المدى القصير مازالت الرؤية غير واضحة في اسواق المعادن الثمينة وكل التوقعات على خط واحد من الاسواق الفعلية وكل اتجاه لديه ما يؤكده من مبررات.

توجّه إلى المنتجات عالية الجودة

«الكويتية -الصينية»: الصين تحافظ على تنافسياتها عالمياً بمقاومة تأثير ارتفاع الرواتب

ارتفاع الرواتب يشكل عائقاً أمام الشركات الأجنبية المصنعة في الصين

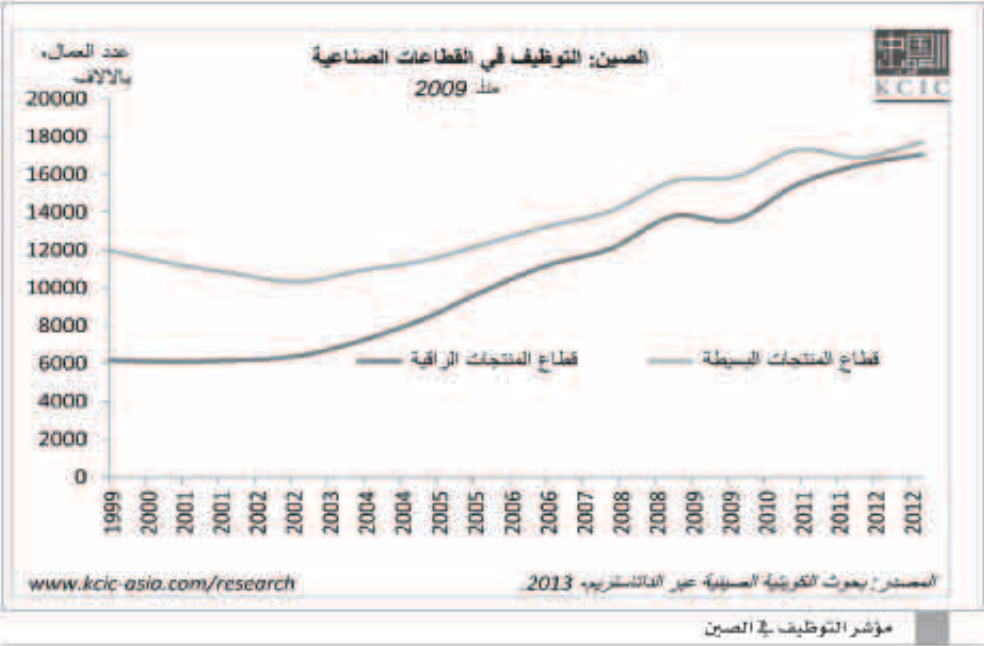
قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية شهدت الصين خلال العقد الماضي ارتفاعاً في مستوى الرواتب وذلك لعدة أسباب: أولاً، التطبيق الصارم لقوانين العمل والحد الأدنى للأجور في عام 2008، وثانياً، تحسن الأوضاع الاقتصادية لسكان الأرياف مما قلل من انتقالهم للمدينة بحثاً عن مستويات معيشية أفضل، وهو ما دفع المطالبات بزيادة الرواتب لتخطية ارتفاع تكاليف المعيشة. وفي عام 2000، ارتفعت التكلفة الحقيقية للمعامل بالساعة بنسبة 136 في المئة في الصين، وفي الفترة ذاتها ارتفع المتوسط السنوي للراتب في الساعة الواحدة بنسبة 16.2 في المئة، وهو معدل مرتفع جداً مقارنة بالدول الآسيوية الأخرى.

وأضاف التقرير بيزيد ارتفاع الرواتب هذا من تكاليف الإنتاج التي تخفض بدورها من تنافسية الصين في قطاعي صناعة الإضاءة وتجميع والإلكترونيات. أما مصانع النسيج والأحذية والملابس، فقد بدأت الانتقال إلى الدول ذات العمالة الرخيصة مثل فيتنام وكمبوديا وبنغلاديش؛ بعد أن كانت تأسس مصانعها في الهند سعياً وراء التكاليف المنخفضة للعمالة. ولهذا تعمل الصين على تحفيز الابتكار بهدف التقدم على سلم القيمة المضافة، وبالتالي المحافظة على التنافسية أو زيادتها. وبالنظر إلى بيانات التوظيف عن القطاع أو عن المنتج في الرسم البياني المرفق، يتضح الانتقال التدريجي في توظيف العمالة في قطاع إنتاج المنتجات المنخفضة التكاليف إلى قطاع

■ كيلو الذهب الخام دون الـ 12 ألف دينار بالسوق المحلي

دولاراً عن اسعار بداية الاسبوع. الاسواق المحلية تحلق انتعاشة طويلة لم تشهدها الكويت منذ سنوات حيث شجعت الاسعار المنخفضة الكثير على اقتناء المعدن الاصفر بمنتجاته الخام منها والمشغول وحققت عيار 21 وعبارات 18 مبيعات فاقت باقي العيارات كما انتشرت عادات شراء السبائك الصغيرة في كل الاسواق خصوصاً مع تنوع مصادر توفرها سواء السويسرية او التركية او الاماراتية ويتوقع ان تستمر انتعاشة اسواق المعادن الثمينة الايام المقبلة مهما تغيرت الاسعار نظرا لدخول موسم الاجازات من جانب والاستعداد لموسم اعراس الصيف من جانب آخر، افتتح الذهب الاسبوع على سعر 1383 دولارا للاونصة وحقق اعلى سعر 1387 دولارا يوم الاثنين واقل سعر 1265 دولارا يوم الخميس وانهي تداولات الاسبوع على سعر 1294 دولار بانخفاض 89 دولارا عن بداية التداول ويتوقع اتجاه السعر نحو 1308 دولارا كقائمة اولي ومن بعدها 1328 دولارا اما في حالة الاتجاه نحو الدعم الاول 1265 دولارا فيمكن ان يصل الى 1225 دولارا.

بدأت الفضة اسبوعها على سعر 21.70 دولارا وحققت اعلى سعر 21.89 دولارا يوم الاثنين واقل سعر 21.35 دولارا يوم الخميس وانتهت تداولات الاسبوع على سعر 20.01 دولارا بانخفاض 1.69 دولارا عن بداية الاسبوع ويتوقع تحرك السعر نحو 20.65 دولارا كمقاومة اولي ومن بعدها 21.25 دولارا ثم 21.85 دولارا اما في حالة الاتجاه الى الدعم الاول عند 19.80 دولارا فان الريع الثاني يكون عند 19.31 دولارا ثم في 19.05 دولارا.



مؤشر التوظيف في الصين

الشركات الصينية تعمل على كسب الخبرات المطلوبة من خلال المشاركة مع شركات صناعية عالمية

إنّج المنتجات الراقية، ويقترب عدد موظفي قطاع المنتجات المنخفضة التكاليف من عدد موظفي قطاع المنتجات الراقية، بينما زادت نسبة العاملين في قطاع المنتجات الراقية مثل المعدات الإلكترونية والكمبيوترات من 34 في المئة في عام 1999 إلى ما يقارب 50 في المئة في عام 2012. وتابع بحسب معجم الفاينانشال تايمز، يعرف المنتج الراقى على إنه أحد أكثر منتجات الشركة تقدماً، أو الأكثر تقدماً في السوق بشكل عام، اما المنتج

«البتترول الكويتية» توقع عقداً لتقديم خدمة استعادة الضريبة على القيمة المضافة



الشيخ ملال الخالد

تقوم الشركات التابعة بإبرام عقودها مع مقدم الخدمة لاحقاً.

وأضاف الخالد أن إبرام العقد جاء تماشياً مع التوجهات الاستراتيجية العامة لمؤسسة البترول الكويتية والخاصة بالموارد المالية والتي تنص على تطوير النظم الكفيلة بتقديم المستويات المتلى من الخدمات المالية بما فيها التخطيط الضريبي وفقاً لأفضل

المهام الرسمية، على أن

عمومية الشركة أقرت الموازنة العامة وتقرير مجلس الإدارة

الحوطي: «ال عمران للتطوير» تسعى لتعزيز استثماراتها في الكويت والخليج

في فرص جديدة تحقق إيراد وتبر عوائد .

واكد الحوطي ان العمران للتطوير العقاري تتطلع لأن تكون شركة عقارية رائدة سواء على الصعيد المحلي والخليجي عبر مشاريع واستثمارات عقارية تمثل قيمة مضافة للسوق العقاري وهذه ثقافة ونهج عمل يسعى الى تطبيقها على ارض الواقع كافة العاملين في الشركة .

وعالميا اعرب الحوطي عن املة في ان تشهد الاقتصادات الكبرى التحسن المأمول والذي سيكون له اثر على الاقتصادات الناشئة مشيراً الى انه ولعدم وجود تحسنا يذكر في العام الماضي كانت هناك ضبابية وعدم وضوح للرؤية في بعض الأسواق المستهدفة أثرت على التחרات ولم تشجع على الاستثمار .

وتابع الحوطي بحدوثا الأمل في تحسن الأوضاع السياسية والدخول في مرحلة استقرار وتعاقي فعلي، وتحسن نسبي في مستويات الأسعار للأصول .

أكد رئيس مجلس الإدارة لشركة العمران للتطوير العقاري سليمان الحوطي ان الشركة لديها اهتمام كبير بالسوق الكويتي بشكل خاص والخليجي عموماً وتتطلع الى تعزيز استثماراتها العقارية خلال المرحلة المقبلة وفقاً لجدوى الفرص العقارية.

وقال الحوطي بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للشركة والتي أقرت فيها البيانات المالية للعام الماضي 2012 وتمت المصادقة على تقرير مجلس الإدارة والموازنة العامة ان خطة التشغيل لدى « العمران » تضع السوق الكويتي على رأس أولوياتها الاستثمارية مشيراً الى أن الشركة بصدد الانتهاء من عمليات تأسيس شركة الصيانة بمشاركة نخبة من الشركات والمساهمين الإستراتيجيين.

وكشف الحوطي أن العمران تسعى الى تحقيق بعض التناحرجات من استثمارات لديها، مبيناً ان تسيل بعض الأصول غير المردرة سيحقق سيولة جيدة للشركة يمكن استغلالها

تصعد بخطوات ممتازة على سلم القيمة المضافة في ظل ارتفاع التكاليف الصناعية

العاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأشار يلعب كل من ارتفاع الرواتب وزيادة سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي دوراً في انخفاض جاذبية الصين من ناحية انخفاض التكاليف. فقد كانت الصين لعقود من الزمن ملجأ منخفض التكلفة للشركات العالمية التي تسعى لزيادة هوامش أرباحها، حيث كانت الشركات تؤسس مصانعها لها في الصين لتخفيض تكاليف الإنتاج والحصول على عدد أكبر من العمالة لتصنيع وتجميع المنتجات، ومع هذا، لا يمكن اعتبار هذا الارتفاع في تكاليف الإنتاج مشكلة على الاقتصاد الصيني، فزيادة الرواتب تعني أن الإنتاجية أصبحت أكبر وأن هوامش الربح زادت كذلك. لكن ما يبقى مثيراً للقلق هو جودة هذه المنتجات الراقية، وخصوصاً بعد حادث الفطار في مقاطعة جيجيانغ في عام 2011، وتعمل بعض الشركات الصناعية في الصين على مشاركة شركات أخرى شهيرة لتكتسب منها المعرفة التقنية والتأكد من أن المنتجات تحتوي على الأقل على أدنى متطلبات السلامة بعيداً عن الصورة القفيرة المرتبطة بجملة «صنع في الصين»، ولهذا، تشير الدلائل إلى أن الصين تصعد بخطوات ممتازة على سلم القيمة المضافة، ففي ظل ارتفاع التكاليف الصناعية، يجب على الصين أن تعمل على تحفيز الابتكار، أو أن تتحمل تباطؤاً متزايداً في نمو الصادرات. ومع إصرار الصين على الاحتفاظ بتنافسياتها عالمياً، ليس لديها شك بأننا سنرى الصين تعمل بقوة على البحوث والتقدم والابتكار.